العلاقات المصرية العراقية 1968-1970

عمار يوسف عبدالله * وعلي محفوظ الخفاف**

تأريخ التقديم: 2019/9/15 تأريخ القبول: 2019/10/15

المستخلص :

تُعد العلاقات العربية .. العربية واحدة من الأمور والقضايا التى تهم الباحثين لأنها تكشف الكثير من المواقف والأهداف التى تدفع نحو إقامة هذه العلاقات والتواصل وتحديد رؤى للأحداث .. لذلك اخترت الكتابة فى العلاقات بين مصر والعراق 1968-1970 .. بين البلدين خلال هذه الفترة الزمنية الكثير من التطورات .. المواقف تجاه الأحداث الداخلية فى البلدين والأحداث الإقليمية وخاصة تطورات القضية الفلسطينية .. والمخاوف يمكن القول إن العراق ومصر حاولا جاهدين فى هذه الفترة الزمنية .. إنها تبقى سياسة أيديولوجية ، لفائدتها...

الكلمات المفتاحية : قضية؛ مخاوف؛ تواصل

المقدمة:

شهدت العلاقات المصرية العراقية خلال الفترة التي سبقت انقلاب 17 **تموز** 1968، **هدوئاً نسبيا وتطوراً بين مدٍ وجزر**[1]، **في عهد حكم الأخوين عارف** "8 **شباط** 1963 / 16 **تموز** 1968"[1]، **إذ سارع البلدين الى تعزيز تعاونهما الثنائي**[2].

* أستاذ مساعد / قسم التاريخ/كلية التربية الأساسية/ جامعة الموصل .

** مدرس / مديرية تربية نينوى .

(1) عندما قامت ثورة 14 تموز 1958 في العراق وتم إلغاء النظام الملكي وإعلان النظام الجمهوري بموجبها ، سارعت مصر الى الاعتراف بالنظام الجديد في 15 تموز 1958 اذ كانت تعتبر ان العراق في العهد الملكي هو مركز المؤامرات ضد الدول العربية المتحررة وخصوصا مصر واعتبر جمال عبد الناصر ان "أي اعتداء على العراق هو اعتداء على مصر..."، وتم في 19 تموز 1958 توقيع مجموعة من الاتفاقيات التي تهم البلدين في المجالات العسكرية حيث تم وضع معاهدة الدفاع العربي المشترك موضع التنفيذ ، بالإضافة الى اتفاقيات في المجالات الاقتصادية والثقافية، ولكن سرعان ما توترت العلاقات بين الطرفين في تشرين الأول 1958 والى قيام حركة 8 شباط عام 1963 ، ولعدة أسباب من أبرزها اتهام العراق لمصر بالسعي لضمة الى الوحدة معها عنواناً ، كما

فعند وقوع انقلاب 8 شباط 1963 في العراق، عدته مصر تطورا مهما في تحسين علاقاتها الثنائية مع العراق، فسرعان ما رحبت القيادة المصرية من خلال برقية التأييد والتهنئة التي بعثها الرئيس المصري جمال عبد الناصر لقادة الانقلاب[3].

وكتعبير وانعكاس لتطور العلاقات بين البلدين، فقد تم خلال الفترة مابين 1963 – 1968 توقيع عدة اتفاقيات وحدة بين البلدين، إذ تم توقيع اتفاقية الوحدة الثلاثية في 17 نيسان 1963 بين مصر والعراق وسوريا[4]، واتفاقية التنسيق السياسي بين مصر

وجه الاتهام لمصر بان لها دورا أساسيا في أحداث الموصل في آذار 1959 ، إضافة الى ان مصر تابعت وبقلق كبير تصاعد المد اليساري في العراق ووجهت الاتهام لنظام الحكم في عهد عبدالكريم قاسم بان له دورا في تصاعد هذا النشاط، فضلا عن شعور مصر بالقلق والخطر لوقوف العراق مع سوريا بعد انفصام عقد الوحدة بينها وبين مصر في 28 أيلول 1961 ، ولكل ماتقدم وعند حدوث انقلاب 8 شباط 1963 فقد أعلنت مصر تأييدها المطلق له قبل معرفة توجهاته فيكفي مصر هذا الانقلاب أنه قد أزاح من أمامها وعن طريقها عبدالكريم قاسم ومؤيديه، وأعلنت اعترافها المباشر والسريع وتأييدها للحركة الانقلابية في اليوم نفسه الذي حدث فيه الانقلاب. للاستزادة ينظر : قحطان احمد سليمان الحمداني ، السياسة الخارجية العراقية من 14 تموز 1958 الى 8 شباط 1963 ، القاهرة ، ط2 ، 2006 ، ص ص 79 ، ص ص 141-153 ; محمد حسين الزبيدي ، ثورة 14 تموز 1958 في العراق : أسبابها ومقدماتها ومسيرتها وتنظيمات الضباط الأحرار ، بغداد ، لا.ط ، 1983 ، ص514.

(1) يُقصد بالأخوين عارف، عبد السلام محمد عارف الذي تولى السلطة في العراق اعتبارا من 8 شباط 1963 وهو أول رئيس للجمهورية في العراق وحتى وفاته في 13 نيسان 1966 ، وأخيه عبدالرحمن محمد عارف الذي تولى السلطة بعد وفاته في 17 نيسان 1966 وحتى 16 تموز 1968 للاستزادة ينظر: علياء محمد حسين الزبيدي، العهد العارفي في العراق 1963-1968 ، بغداد ، ط1 ، 2012.

(2) ملف العالم العربي – العراق ، د – العلاقات مع مصر ، ع – 2 ، 1305.

(3) عبدالله حميد العتابي ، "التأثير المصري في انتخاب عبدالرحمن محمد عارف رئيسا في العراق" ، بحث منشور في مجلة الهدى ، العدد 6 ، كانون الثاني 2016 ، ص 60.

(4) علي شيت محمود ، العراق والسياسة العربية 1963 – 1968 ، رسالة ماجستير غير منشورة في التاريخ الحديث ، جامعة الموصل – كلية الآداب ، 2009 ، ص ص 71-82 ؛ محاضر جلسات مباحثات الوحدة مارس "آذار" – نيسان 1963 ، القاهرة لا.ط ، د. ت.

والعراق، بالإضافة الى اتفاقية القيادة السياسية الموحدة بين البلدين في 16 تشرين الأول 1964 [1].

وإثر مصرع الرئيس العراقي عبد السلام محمد عارف في 13 نيسان 1966، في حادث سقوط طائرته في منطقة القرنه شمال محافظة البصرة، مما اثار قلق القيادة السياسية في مصر، مادفع الرئيس عبد الناصر الى إرسال وفد عالي المستوى يرأسه المشير عبد الحكيم عامر الى بغداد[2]، إذ كان موضوع خلافة الرئيس عبد السلام عارف في الحكم في مقدمة المواضيع التي طرحها الوفد المصري عند لقائه المسئولين العراقيين في بغداد، وإزاء المباحثات التي جرت بين الوفد المصري والقوى السياسية والعسكرية والمدنية في العراق، تم الاتفاق على ترشيح اللواء عبد الرحمن محمد عارف رئيس أركان الجيش العراقي وكالةً ليكون الرئيس الثاني للجمهورية العراقية في 17 نيسان 1966، والذي استمرت في عهده ديمومة وفاعلية العلاقات المصرية العراقية، حيث تم إرسال قوة عسكرية مصرية بقيت مرابطة في العراق خلال فترة حكمه[3].

أولاً: موقف مصر من وقوع انقلاب 17تموز 1968 في العراق:

في البداية لم يثر وقوع انقلاب 17 تموز 1968 في العراق أي ردود فعل من قبل الحكومة المصرية[4]، ولكن في اليوم التالي المصادف 18 تموز 1968، وفي دلالة رمزية مقصودة ومتابعة من قبل مصر ولاسيما صحافتها لتطورات مجريات الأمور الداخلية في

(1) محمود ، المصدر السابق ، ص ص 82-87.

(2) لقد ضم الوفد المصري بالإضافة الى المشير عبدالحكيم عامر ، أمين هويدي وزير الارشاد القومي وسفير مصر السابق في بغداد وفتحي الديب امين أمانة الشؤون العربية في الاتحاد الاشتراكي ، وعبدالمجيد فريد امين عام رئاسة الجمهورية والفريق اول محمد صدقي محمود قائد القوة الجوية المصرية فضلا عن عبدالحميد السراج مسؤول المكتب الثاني في سوريا في فترة الوحدة والذي لجأ الى مصر بعد انفصام عقد الوحدة بين مصر وسوريا في أيلول 1961. للاستزادة ينظر: العتابي ، المصدر السابق ، ص 67.

(3) العتابي ، المصدر نفسه ، ص ص 73-74 ؛ مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، إيران ، د. ط ، 1418 هـ ، ص ص 350-353.

(4) م.ع.ع، العراق – العلاقات مع مصر – ع – 3 /1305.

العراق بعد هذا التغيير المفاجئ، فقد قامت جريدة الجمهورية القاهرية بتخصيص صفحتها الأولى لتغطية أخباره، فكتبت بالماتشيت الرئيس وبالخط العريض وباللون الأحمر عنواناً يشير الى وقوع "انقلاب عسكري في العراق"، كما أعلنت عن "تشكيل مجلس قيادة ثورة يتولى السلطة التشريعية والتنفيذية وسلطات رئيس الجمهورية"، وأبرزت قرار "تعين احمد حسن البكر رئيسا للجمهورية العراقية"، وبخصوص رجال العهد العارفي فقد أعلنت الجريدة عن نقل عبد الرحمن محمد عارف الى خارج العراق "وذكرت ان مجلس قيادة الثورة قد قرر "إقصاء حكومة طاهر يحيى وعدد من قادة الجيش العراقي بينهم قائد القوات العراقية المرابطه في الأردن"[1].

ولتحسس مصر ومتابعتها لمصير رجالات العهد العارفي، فقد طلبت من نظام الحكم العراقي الجديد الإسراع بإطلاق سراح كل من طاهر يحيى وعبد الرحمن البزاز رئيسي الوزراء السابقين، وإرسالهما الى القاهرة مع تعهدها بعدم قيامهما بأي نشاط معادٍ للعراق وحكومته[2].

وكتب الصحفي المصري فتحي غانم[3]، مقالا افتتاحيا بعنوان "موقفنا اليوم- أحداث العراق"، عبر من خلاله عن القلق لوقوع هذا الانقلاب وتمنى كاتب المقال ان لايعيق هذا الانقلاب "النضال العراقي على الجبهة الشرقية-وتعني جبهة العراق وسوريا المواجهة للأراضي العربية المحتلة من قبل إسرائيل"، ومن باب الحرص على تحقيق المبادئ الثورية واستكمالاً تحرير الأراضي المحتلة فقد دعى الى استمرار "النضال العربي المشترك من اجل تحرير الأراضي الفلسطينية..."، دعت صحيفة الجمهورية القاهرية في مقالها الافتتاحي قادة

(1) جريدة الجمهورية القاهرية ، العدد 5250 ، 18 تموز 1968.

(2) جواد هاشم ، مذكرات وزير عراقي – ذكريات في السياسة العراقية 1967 – 2000 ، ط 2 ، 2017، ص 148.

(3) فتحي غانم : وهو صحفي وأديب مصري خريج كلية الحقوق عام 1944 ، كتب لعدة صحف ومجلات مثل مجلة الفصول ومجلة الرمز وأصبح رئيس تحرير مجلة صباح الخير ، ورئيسا لوكالة أنباء الشرق الأوسط، كما ترأس تحرير جريدة الجمهورية القاهرية ، ولديه عدة روايات من مثل "زينب والعرش" ، ورواية "الرجل الذي فقد ظله" ، توفي في 24 شباط 1999. للاستزادة ينظر: رشاد كامل ، ثورة يوليو والعمالقة ، ط1 ، 1989 ، ص ص 97-112.

الانقلاب الى "الاهتمام بتطلعات الشعب العراقي وتنميه قدراته التنموية لأنها احد أهم الأسس الأساسيه للثورة العربية... "[1].

كما أصدرت جريدة الأهرام القاهرية في صفحتها الأولى وبالمانشيت العريض "تقرير من بغداد"، نقلت من خلاله "صورة كاملة من داخل القصر الجمهوري العوامل التي ساعدت على تنفيذ الانقلاب والقوى شكلت الإحداث التي ترتبت عليه"،[2] فيما نقل مراسل الأهرام في بغداد "زكريا نيل"[3]، في تقاريره ما يعبر عن استغراب القاهرة من وقوع هذا الانقلاب وخفايا أسبابه حيث أكد أن "النظرة المتكاملة لأحداث العراق، تعلن أن هناك تساؤلات ترتسم الآن في آفق السياسة العراقية بعد حدوث الانقلاب الخاطف ومعرفة الكتل السياسية التي تحالفت وراءه"[4].

وحقيقة فانه عند قيام انقلاب تموز1968 إن مصر والمتمثلة بشخص رئيسها جمال عبد الناصر، لم يأمن جانب النظام العراقي الجديد – القديم، خصوصا بعد فشل ميثاق الوحدة الذي وقعه مع احمد حسن البكر رئيس الوزراء آنذاك –في 17 نيسان 1963.

ومن جانب أخر فان نظام الحكم في العراق ومنذ توليه السلطة في تموز 1968 كان يتجنب الصدام مع مصر، ويراقب نشاطات السفارة المصرية في بغداد بشكل مستمر[5].

وحقيقة لابد من التأشير في هذا المجال الى تأثر منحني العلاقات المصرية العراقية في الفترة الواقعة بين تموز "يوليو"1968 ووفاة الرئيس المصري جمال عبد الناصر في

---

(1) جريدة الجمهورية القاهرية ، العدد 5250 ، 18 تموز 1968.

(2) جريدة الأهرام، السنة 94، العدد 29808، 21 تموز 1968.

(3) زكريا نيل : وهو صحفي مصري ولد في عام 1919 وتوفي في عام 2012 بداية حياته الصحفية بجريدة المصري عام 1949 ، ثم انتقل الى جريدة الأهرام في عام 1954 إذ عمل في قسم الحوادث الى ان أصبح رئيسا لقسم الشؤون العربية ثم نائبا لرئيس التحرير لجريدة الاهرام ويُعد نيل من الخبراء في الشؤون العربية. للإستزادة ينظر: جريدة الأهرام القاهرية ، 3 كانون الأول 2012 نقلا عن موقع WWW.Masress.com.

(4) جريدة الأهرام القاهرية، السنة 94، العدد 29808، 21 تموز 1968.

(5) هاشم، المصدر السابق، ص 143.

أيلول"سبتمبر"1970، بمواقف كل من البلدين من مختلف خطط السلام العربية، الإسرائيلية ومشاريع الوحدة العربية [1].

ثانياً: موقف مصر من الأحداث الداخلية في العراق بعد انقلاب 17 تموز 1968:

تميزت الأعوام بين 1968 –1970 بالنسبة للعراق، بكونها سنوات مضطربة على الصعيدين الداخلي والخارجي، اذا عمل النظام الحاكم، على تثبيت أركانه في الداخل العراقي، مع الحصول على اعتراف دولي بشرعيه وجوده، والعمل على تأسيس لعلاقات سياسية واقتصاديه واسعة المجالات سواء مع الدول العربية ولاسيما مصر والدول العالمية [2].

وسنتناول بعضا من أهم هذه التطورات:

أ- **أحداث 30 تموز1968** : عندما وقع انقلاب 17 تموز 1968 بالاتفاق بين مجموعه من الانقلابيين من حزب البعث وكل من ابراهيم عبد الرحمن الداؤود أمر لواء الحرس الجمهوري "المحيط بالقصر الجمهوري"، وعبد الرزاق النايف رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية [3]، كانت الغاية من هذا الاتفاق هو إجبار الرئيس عبد الرحمن عارف على الاستقالة أو بالأحرى على التنازل لهم عن رئاسة الجمهورية[4]،وتم تكليف النايف بتشكيل

(1) م.ع.ع، العراق ، العلاقات مع مصر – ع – 3 / 1305.

(2) فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر – البعث في السلطة، ترجمه مصطفى لقمان احمد، الجزء الثاني، 2009، ص 31؛ جعفر عباس حميدي ، ابراهيم خليل احمد، تاريخ العراق المعاصر، د.ط، 1989، ص ص 242– 245.

(3) عبد الرزاق سعيد النايف: ولد في مدينه الفلوجه في عام 1934، شغل منصب رئيس الاستخبارات العسكرية في عهد الرئيس عبد الرحمن عارف ، ثم شكل أول حكومة في 30 تموز1968، نفي الى خارج العراق بعد حركة 30 تموز 1968، توفي في لندن في10 تموز 1978 إثر محاوله اغتيال. للإستزادة ينظر: مقال منشور بعنوان عبد الرزاق سعيد النايف، سياسي عراقي، على موقع www.wikipedia.org.

(4) محمد سعيد الشكرجي ، 17 تموز 1968 وعودة البكر وصدام، مقالة منشورة في موقع ايلاف www.//elaph.com ؛ حميدي واحمد، المصدر السابق، ص ص 245–246.

أول حكومة بعد انقلاب تموز1968، وتم تعين ابراهيم عبد الرحمن الداوؤد وزيرا للدفاع في هذه الحكومة [1].

ولغياب التجانس بين العناصر الانقلابية كافة، ولتوجس كل جانب من الجانب الأخر فقد تم في 30 تموز 1968 إقصاء النايف والداؤد من مجلس قيادة الثورة (المنحل) آنذاك واقاله وزارة النايف، وتم تعين احمد حسن البكر "قائدا عاما للقوات المسلحة العراقية"[2].

وفي إطار متابعتها للتطورات الداخلية في العراق فقد أصدرت جريدة الأهرام القاهرية في صباح يوم 31 تموز 1968 وقد نشرت في أعلى صفحتها الأولى وبالمانشيت الأحمر العريض عنوان "انقلاب جديد في العراق"، وفي إشارة مقصودة الى الخلاف المتجذر بين البعثيين الأوائل والناصريين فقد اتهمت جريدة الأهرام "جناح حزب البعث القديم الذي اشترك في انقلاب 17 تموز بتصفية جناح الضباط الشبان الذين اشتركوا معه فيه"، كما أشارت الى "إبعاد رئيس الوزراء عبد الرزاق النايف خارج العراق وعزل الداوود وزير الدفاع "، ومن خلال متابعتها لتطورات الأوضاع الأمنية الداخلية وخصوصا في العاصمة بغداد فقد نبهت الأهرام الى وجود "تحركات عسكرية في بغداد يقودها التكريتي –تقصد حردان التكريتي– طوال اليوم والدبابات ترابط في المواقع الحساسة في العاصمة العراقية "[3].

وبعد هذه التطورات فقد أيقنت مصر أن النظام الموجود في بغداد يريد أن يفرض قبضته الحديدية على كل مفاصل الدولة العراقية في السياستين الداخلية والخارجية فهو يسعى الى إيجاد سياسة جديدة بعيدة عن التبعية[4]، وهذا يتعارض مع السياسة التي

---

(1) هاشم ، المصدر السابق ، ص 245–246 ؛ حكومة عبدالرزاق النايف... مقال منشور في موقع ar.wikipedia.org/wiki.com.

(2) جريدة الجمهورية البغدادية ، العدد199، 31 تموز 1968.

(3) جريدة الأهرام القاهرية، السنة 94، العدد 29818، 31 تموز 1968.

(4) ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت ، من الثورة إلى الدكتاتورية العراق منذ عام 1978 ، ترجمة :ملك النبراس ، د.ط ، 2003 ، ص 159.

أسستها مصر بعد ثوره1952 لعلاقاتها مع الدول العربية على الاعتبار ان ألامه العربية ليست مجرد جماعه بل هي كذلك مكان ومجال قومي[1].

ب-موقف مصر من تطورات القضية الكردية 1968-1970:

لم تهدأ التوترات في المنطقة الشمالية من العراق "التي يسكن الأكراد اغلب مناطقها في محافظات دهوك واربيل والسليمانية"، في عهد الأخوين عارف، إذ استمرت المعارك بين الكر والفر خلال الأعوام 1963 – 1968[2]، وبالمقابل فقد أكدت مصر خلال هذه الفترة الى إمكانية التوصل لحل سلمي للمشكلة الكردية، "الذي من شانه إن يحقق الوحدة الوطنية للعراق عن طريق المفاوضات المباشرة بين الحكومة العراقية والأكراد"[3].

من جانب أخر فقد عرض الرئيس المصري جمال عبد الناصر وساطته الشخصية لإيجاد حل لهذه المشكلة المستعصية مناشداً الملا مصطفى البرزاني بالتوصل للحلول السلمية مع الحكومة العراقية، كما نشرت جريدة الأهرام القاهرية في 28 حزيران 1963 مقالا افتتاحيا حمل عنوان "دور القاهرة في مشكله الأكراد بالتفصيل"، بقلم محمد حسنين هيكل، أوضح فيه رأي مصر تجاه المسألة الكردية وهو" أنها ضد كل محاوله انفصاليه وإنها تفضل إن ترى للمشكلة حلا سلميا على شرط إن يتم بحدود الصيانة الكاملة والمطلقة لوحده العراق... "[4].

وبعد قيام انقلاب17تموز1968 فقد عمل النظام العراقي على سحق الحركة الكردية، وبالرغم قسوة المواجهة فقد عمدت الحكومة العراقية الى إصدار بعض الإصلاحات الدستورية و الإدارية، إذ تم في28حزيران1969استحداث محافظة دهوك التي تقطنها

(1) احمد محمد الاصبحي ، قراءة في تطور الفكر السياسي : رواده ، اتجاهاته ، اشكالياته ، الجزء الثاني ، الفكر السياسي العربي الحديث والمعاصر ، ط1 ، 2000 ، ص174.

(2) سلوغت ، المصدر السابق ، ص ص 143، 145؛ محمود ، المصدر السابق ، ص 69.

(3) محمود الدرة ، القضية الكردية والقومية العربية في معركة العراق ، بيـــروت ، ط1 ، 1963 ، ص 190.

(4) جريدة الاهرام القاهرية ، العدد 28321 ، 28 حزيران 1963 ؛ الدرة ، المصدر السابق ، ص ص 266-267.

اغلبيه كرديه، وتم في9تشرين الأول1969 اتخاذ إجراءات لمنح جزء من حقوق الأكراد مثل اعتبارهم القومية الثانية في العراق بعد القومية العربية وممارستهم للتعليم باللغة الكردية وغيرها من الإجراءات التي تصب في مصلحة سيادة السلم الأهلي في المنطقة الشمالية، فضلا عن حماية وحدة أراضي العراق، واستثماراً لجو الودّ المشوب بالحذر والقلق فقد تم إعلان اتفاق11اذار1970[1].

وبالنسبة للموقف المصري من المسالة الكردية بعد توقيع اتفاق11اذار1970، فقد نشرت جريدة الأهرام مقالاً افتتاحيا حمل عنوان "حل المشكلة الكردية وتحقيق الوحدة الوطنية"، وبما إن ما تكتبه هذه الجريدة هو معبر عن توجيهات النظام المصري في حينه، فقد أعلن في المقال[2]، انتهاء "مشكله دامت10سنوات كاملة، وتحقق للعراق وحدته الوطنية بعد قتال دامٍ في المناطق الشمالية كلف العراق كثير من الأموال والأرواح..."[3]، وقد أوضح مضمون هذا المقال حقيقة الموقف المصري من وحدة الأراضي العراقية والحفاظ على الأمن والسلم المجتمعي، كما سارع الرئيس المصري جمال عبد الناصر بإرسال رسالة الى الرئيس البكر لتهنئته بالاتفاق عبر في مضمونها عن تأييده لاتفاق حل المشكلة الكردية و إنهاء القتال في شمال العراق[4].

ومؤكداً على أن هذا "الاتفاق الذي توصلتم إليه– يقصد النظام العراقي– مع اخواننا الأكراد خطوة موفقة وعظيمة على طريق تحقيق الوحدة الوطنية للعراق...، وهي في نفس الوقت دعم هائل للنضال القومي..."[5].

---

(1) سلوغت ، المصدر السابق ، ص ص 175–180 ، م. ع. ع. ، العراق – سير وتراجم – الملا مصطفى الرزاني ، ع –1 /1901.

(2) في الغالب وخلال الفترة ما بين 1952–1970، كان من يكتب المقالات الافتتاحية والتحليلات السياسية في الصفحة الأولى من جريدة الأهرام هو محمد حسنين هيكل وسواءً ذكر أسمه أم لم يذكر فهو صاحب معظم الكتابات على واجهة الصفحة الأولى من جريدة الأهرام.

(3) جريدة الاهرام القاهرية ، العدد 30407 ، 12 اذار – 1970.

(4) جريدة الاهرام القاهرية ، العدد 30410 ، 15 اذار – 1970.

(5) عبد الجليل صالح موسى، جمال عبد الناصر والقضية الكردية في العراق 1952–1970، دهوك، ط1، 2013، ص 278.

ج-موقف مصر من الخلاف العراقي الإيراني:

تعد خاصية الصراع في العلاقات العراقية – الإيرانية وخصوصاً منذ عام 1958 بعد القضاء على النظام الملكي وإعلان النظام الجمهوري، محصله لتأثير مجموعة متغيرات متفاعلة نبعت من معطيات الواقع العراقي وكذلك الإيراني، فعلى الرغم من تفوق قدرة الأفعال الإيرانية على مثيلتها العراقية، إلا إن إيران "الشاه" استمرت تدرك إن العراق يمثل عائقا أساسيا أمام تحقيق مشروعها الإمبراطوري في عموم الخليج العربي[1].

وخلال الفترة من عام 1958-1968 استمر توتر العلاقات بين البلدين والتي تركزت حول السيادة على شط العرب وترسيم الحدود وغيرها من المشاكل، ومع كل مظاهر تردي العلاقات بين البلدين فان الفترة من عام 1966-1968 شهدت توجهاً للعراق نحو إيران استهدف حل المشاكل التي تعيق أقامه علاقات طبيعية بين النظامين، وربما جاء هذا التوجه رغبةً من نظام عبد الرحمن محمد عارف لإيجاد صيغة حل للمسألة الكردية من خلال وقف الدعم الايراني للحركة الكردية، ففي شهر اذار من عام 1967 قام رئيس الجمهورية العراقية السابق عبد الرحمن محمد عارف بزيارة رسميه لإيران تم على أثرها استئناف المفاوضات بين الطرفين، كما قام في شهر حزيران من عام 1968 رئيس الوزراء العراقي طاهر يحيى السابق بزيارة طهران على رأس وفد رسمي وصدر على إثر تلك الزيارة بيان مشترك تقرر بموجبه تشكيل لجنه مشتركة لحل المشاكل العالقة بين البلدين الجارين[2].

وخلال الفترة مابين 1968-1970 فقد استمر تدهور العلاقات الإيرانية-العراقية نظراً للمساعدات العسكرية والمالية التي كانت تقدمها إيران للحركة الكردية في شمال العراق، أضافه الى تأزم الوضع في منطقة شط العرب بعد إن بدأت إيران برفع العلم الإيراني على سفنها المارة في هذا الممر المائي خلافاً لاتفاقية عام 1937[3].

---

(1) مازن الرمضاني ، العلاقة العراقية الايرانية ، بحث منشور في مجلة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 16 يناير (كانون الثاني) 2011.

(2) حميدي واحمد ، المصدر السابق ، ص 261.

(3) هاشم ، المصدر السابق ، ص 247.

من جانب أخر وفي إطار متابعه مصر للتطورات الثنائية بين العراق وإيران لاسيما الصحافة المصرية التي تعبر عن توجهات النظام السياسي المصري فقد قامت جريدة الأهرام القاهرية بتاريخ20نيسان 1969 بنشر مقال افتتاحي حمل عنوان "أزمة بين إيران والعراق " منبهاً من خلاله الى "احتشاد قوات البلدين على طول الحدود... "، كما أبرزت في محتواه تصريح المسئولين الإيرانيين أمام مجلس الشيوخ الإيراني الى ان "إيران تنظر الى الاتفاقية التي وقعتها مع العراق عام 1937 على إنها لاغيه وغير سارية المفعول... "، وأشارت الجريدة من خلال هذا المقال الى موقف العراق الثابت في اعتباره "مياه شط العرب جزء من مياهه الإقليمية..."[(1)]، كما أشارت الجريدة الى اتهام العراق لإيران "باختلاق ازمة الحدود"[(2)].

ومن جانب أخر وفي سبيل الاستفادة من قدرات وإمكانات العراق المادية والقتالية واللوجستية في حرب الاستنزاف ضد إسرائيل، فقد طلب محمود رياض وزير الخارجية المصري من الاتحاد السوفيتي ان يبذل جهده عند زيارة وزير خارجيته" بورد غورني"، الى إيران، وبالمقابل فقد أبدى الإيرانيون استعدادهم للانسحاب من الحدود بشرط ان تبدأ مفاوضاتهم مع العراق مباشرة، لكن الجانب العراقي اشترطه في نفس الوقت إعلان إيران عدم إنهاء اتفاقية الحدود المشتركة بين البلدين لعام 1937[(3)].

وفي إطار ديمومة وحدة القرار العربي وعدم شق الصف العربي في مواجهة العدوان الإسرائيلي، وعندما كانت هناك محاولات مصريه لإعادة علاقتها مع إيران، فقد اشترطت مصر موافقة العراق على ذلك، ولكون الحكومة العراقية رفضت واعترضت، فقد شاطرتها مصر الموقف ولم توافق على إعادة العلاقات مع إيران، كما دعمت مصر الدور الليبي والسوفيتي للقيام بدور مهم بين العراق وإيران من اجل إخلاء أكبر قدر من القوات

(1) جريدة الاهرام القاهرية ، السنة 95 ، العدد 30081 ، 20 نيسان 1969.

(2) جريدة الاهرام القاهرية ، السنة 95 ، العدد 30083 ، 22 نيسان 1969.

(3) عبدالمجيد فريد ، من محاضر اجتماعات عبد الناصر العربية والدولية 1967–1970 ، بيروت ، ط1 ،1979 ، ص 212.

العراقية لتشترك في الجبهة الشرقية، "على الأقل لتصبح الاحتياطي الاستراتيجي لهذه الجبهة... "[1].

وبفعل تحركات إيران ضد العراق في هذا الوقت الذي شهد تزايداً في حدة النزاع العربي ــ الإسرائيلي خلال حرب الاستنزاف من عام 1969 والنصف الأول من عام 1970، مما دفع عبد الناصر إلى الاحساس بالريبة والشك من توقيت هذه التحركات الإيرانية على حدود العراق، وهي تحركات كان من شانها أن تودي الى تجميد وحدات كبيرة من الجيش العراقي على حدود البلدين[2].

ثالثاً: الصراع العربي – الإسرائيلي:

أ- توطئة: كان تركيز الحركة القومية العربية على قضية الوحدة العربية والعمل العربي المشترك بأعتباره الحل والطريق الوحيد لتحرير فلسطين، الا انه وضمن هذا التصور الشمولي العام تباينت المواقف في النهج العملي الواجب اتخاذه هل هو تحرير فلسطين والقضاء على "اسرائيل"، ام ان الامر يقتصر على اعتبار القوة العربية الموحدة عامل ردع لـــ"اسرائيل" لمنعها عن اي عمل عدواني ضد العرب، ولممارسة الضغط عليها لتقديم تنازلات للشعب الفلسطيني.

ولكل ماتقدم فقد دبَّ الخلاف والاختلاف بين كل من العراق ومصر حول الوسيلة الناجعة التي يمكن من خلا لها مواجهة "اسرائيل" والاطماع الاستعمارية والامبريالية في العالم العربي، فبينما ألحَّ الطرف الأول على رفض الصلح او التفاوض واعتبار هذا العمل من اعمال الخيانة القومية بينما رأى الطرف الثاني ضرورة عدم غلق ابواب الحل السلمي، وكانت مصر خلال فترة مابين (1952-1970) تصرح دائما بأنها على استعداد للسلام

(1) فريد، المصدر نفسه، ص 213.

(2) محمود رياض ، مذكرات محمود رياض (1948-1978) البحث عن السلام... الصـــراع فـــي الشرق الأوسط، بيروت، ط 2 ، 1985 ، ص ص 234 – 235.

ضمن شروط تعتبر مشرفة للعرب ولهذا تواصل اتهام معتنقي فكر البعث لعبد الناصر بعدم رغبته بالحرب ضد "اسرائيل"[1].

وتوضيحاً لما تقدم فأنه يمكن القول ان نظرة ومواقف العراق كان يشوبها شيء من الخيال التنظيري والمبالغة الراديكالية، دون توفر الشروط الملائمة للمواجهة، بينما نظرت مصر فهي قريبة من الواقع، وهو عدم الاستعداد الحقيقي واخذ الحيطة والحذر فمن الممكن ان تؤدي المواجهة الى كارثة وحصول ما لا يحمد عقباه الذي يؤدي بالتالي الى تدمير الدول العربية المنغمسة في الصراع العربي – "الإسرائيلي"، لا بل لربما يؤدي الى انهيار اركان هذه الدول.

ب– مشروع روجرز وموافقة مصر عليه: اعتباراً من نيسان 1969 ولغاية تموز 1970، خاضت مصر معارك شرسة مع الإسرائيليين في الأراضي التي احتلتها في اعقاب حرب يونيو (حزيران) 1967، في قناة السويس وشبه جزيرة سيناء، من خلال القيام بالهجمات والغارات التي يشنها الفدائيون الفلسطينيون والقوات المصرية والقصف المدفعي والمعارك الجوية بين المصريين و "الإسرائيليين" التي تمنع "الإسرائيليين من التخندق الدائم في قناة السويس او الاستفادة من صحراء سيناء في يوم من الأيام[2].

وفي ظل هذه التطورات وبعد ان اخذت حرب الأستنزاف بعداً جديداً حين بدأت اسرائيل بضرب العمق المصري بعنف وقسوة بطائراتها، بالإضافة الى النداء الذي وجههُ الرئيس المصري جمال عبدالناصر الى الرئيس الاميركي ريتشارد نيكسون في الخطاب الذي القاه بمناسبة عيد العمال في 1 ايار 1970 دعاهُ فيه الى التدخل الفوري لوقف العدوان

(1) إبراهيم أبراش، البعد القومي للقضية الفلسطينية... فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 128؛ مجموعة مؤلفين مصر والعروبة وثورة يوليو، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1982، ص ص 212–215.

(2) Richard. J. LAEULEX، Syria and The Pelestain، New york، 1972، page 21.

"الاسرائيلي" على مصر[1]. وكذلك تخوف الولايات المتحدة الامريكية من توطد العلاقات العسكرية والاقتصادية والسياسية بين مصر والاتحاد السوفيتي، ولا سيما في مطلع عام 1970، فضلاً عن زيادة تورط امريكا في قتالها في فيتنام[2] .

ولكل ماتقدم فقد عرضت الادارة الامريكية مشروعها لتنفيذ قرار مجلس الامن ذي الرقم 242 في رسائل بعث بها وزير الخارجية الاميركية وليام روجرز الى وزراء خارجية كل من مصر والاردن و"إسرائيل"، إذ اعلن روجرز في يوم 25 حزيران 1970 ان حكومته قد اطلقت مبادرة سياسية جديدة في الشرق الاوسط هدفها تشجيع الدول العربية و"إسرائيل" على وقف اطلاق النار والبدء بمباحثات تحت اشراف الممثل الشخصي للامين العام للأمم المتحدة الدكتور غونار يارنغ لتنفيذ قرار مجلس الامن المرقم 242[3].

ولكل ماتقدم فقد اعلن خلال شهر تموز 1970 عن موافقة كل من مصر والاردن على هذه المبادرة حيث وافقة مصر في 23 تموز 1970 ووافقت الأردن في 26 تموز 1970، بينما حصلة موافقة "إسرائيل" على مبادرة روجرز في 6 اب 1970، واكدت

(1) مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية!! 1934-1974، ط4، بيروت، 1992، ص ص 503-505.

(2) الموسوعة الفلسطينية مشروع روجرز، www.palestinapedia.net.

(3) من أهم البنود التي تضمنها مشروع روجرز هو أن تتعهد كل من مصر واسرائيل بالموافقة على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (242) بكل أجزاءه، وأن تتم الموافقة على يكون الهدف من المناقشات هو التوصل إلى أتفاق على اقامة سلام عادل ودائم وأن يتم اعتراف كل الأطراف ببعضها (مصر والأردن و"إسرائيل") وحق كل منها في السيادة والاستقلال السياسي، كما تضمن مشروع القرار242 التزام "اسرائيل" من الأراضي التي أحتلتها بعد حرب 1967. للاستزادة ينظر: سامي شرف، سنوات وأيام مع جمال عبد الناصر... شهادة سامي شرف، الكتاب الثاني، القاهرة، ط2، 2014، ص ص 369-375؛ رياض، المصدر السابق، ص ص 250-256.

واشنطن في 7 اب 1970 علمها بموافقة الاطراف الثلاثة على مشروع روجرز ووقف اطلاق النار لمدة 90يوم[1].

ج- موقف العراق من مشروع روجرز: أعُتبر العراق ومنذُ بداية الصراع العربي "الاسرائيلي" في النصف الأول من القرن العشرين أنه أحد دول المواجهة الرئيسة والفاعلة ضد "إسرائيل"، بغض النظر عن طبيعة الأنظمة الحاكمة فيه والموقع الجغرافي له، واستمراراً لهذا الموقف فقد اشترك العراق في اجتماع دول المواجهة الأول الذي عقد في القاهرة ما بين 2-3 أيلول 1969 والذي ضم كل من مصر والأردن والعراق باعتبار أنه "جزء من عمل عربي شامل"[2]، كما شارك وبدور فاعل في مؤتمر دول المواجهة الثاني للفترة من 7-10 شباط 1970 بدعوة من الرئيس المصري جمال عبد الناصر والذي أعلن فيه أن "إسرائيل لا يمكنها التمادي بعدوانها بدون مساندة أمريكا"[3]، ولكل ما تقدم فقد اعلن العراق رفضه الرسمي لمشروع روجرز في مؤتمر دول المواجهة الذي عقد في 21 حزيران 1970 بطرابلس الغرب في ليبيا بحضور الرؤساء العرب، فقد اكد العراق وليبيا على دعوة الدول المجتمعة للمشاركة في المعركة المنتظرة ضد "اسرائيل" في ضوء امكانيات كل دولة، ووفقَ اسس تتضمن اعتبار الارض العربية ساحة معركة واحدة والدعوة لأعلان استراتيجية قتال تعتمد على التعرض للعدو بدلاً من الدفاع[4].

وفي جانب اخر فقد اكد العراق وقوفهُ ضد هذا المشروع وجميع الحلول الاستسلامية وتصميمه على المضي بهذا الموقف حتى النهاية، كما جدد رفضه القاطع

(1) عبد الهادي، المصدر السابق، ص ص 507-511.

(2) جريدة الأهرام "القاهرية"، العدد 30215، 1 أيلول 1969؛ جريدة الأهرام "القاهرية"، العدد30216 ، 2 أيلول 1969؛ جريدة الأهرام "القاهرية"، العدد30217 ، 3 أيلول 1969.

(3) جريدة الأهرام "القاهرية"، العدد 30374، 7 شباط 1970 ؛ جريدة الأهرام "القاهرية"، العدد 30375، 8 شباط 1970؛ جريدة الأهرام "القاهرية"، العدد 30376، 9 شباط 1970.

(4) عبد الرحمن التميمي، موقف العراق الرسمي والشعبي من المواجهات العربية- الاسرائيلي 1947-1979، القاهرة، ط1، 2017، ص ص 236-238.

للمشاريع التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية بما في ذلك قرار مجلس الامن الصادر في 22 تشرين الثاني 1967 والمشاريع التي اتخذت اساساً لها[1]، حيث اعتبر العراق ان هذا المشروع لم يصب في صالح العرب لا بل حتى انه لم يعالج القضية الفلسطينية من جذورها[2]، فقد اعتبرت هذه الموافقة كجزء من "منطق الاستسلام بشروط القهر الاميركي ..."[3].

وفي 31 تموز 1970 وصل الى القاهرة مرتضى الحديثي وزير العمل والشؤون الاجتماعية العراقي مبعوثاً من الرئيس العراقي احمد حسن بكر في مهمة تتصل بالتطورات التي نتجت عن موافقة مصر على بنود مشروع روجرز، وحاملاً رسالة من البكر الى عبدالناصر تسلمها منه صبري الخولي نائب الرئيس المصري[4].

د- ردة فعل مصر من الرفض العراقي لمشروع روجرز : نظرا للتطورات الخطيرة والهجمة الاعلامية الشرسة التي قادها الإعلام العراقي تجاه مصر لموافقتها على مقترحات روجرز، فقد تم عقد اجتماع طارئ للجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي، "لبحث الظواهر التي بدت في مواقف بعض العناصر العربية (يقصد النظام العراقي واعلامه) "، ازاء قبولها بهذا المشروع، حيث اعتبرت مصر موقف الضد الذي وقفه النظام العراقي ما هو الا "محاولة تجري الان في العالم العربي لإظهاره بمظهر الانقسام، في حين تتولى جهات اجنبية مهمة الترويج لذلك وتضخيمه، وهذا التحرك لا يوحي بخدمة المصلحة القومية بقدر القصد من ان تكسب لنفسها ولأغراضها ..." [5]، وخرجت جريدة الاهرام بمقال افتتاحي بقلم محمد

(1) يونس حسن حمد السامرائي، العراق والقضية الفلسطينية 1958-1973، ط1، بغداد، 1999، ص ص 152-153.

(2) التميمي، المصدر السابق، ص 339.

(3) جريدة الهدف، السنة الثاني، العدد 53، 1 آب 1970.

(4) جريدة الأهرام القاهرية، العدد 30549، 1 آب 1970.

(5) جريدة الأهرام القاهرية، العدد 30550، 2 آب 1970.

حسنين هيكل حمل عنوان "النظام الحاكم في بغداد بحث عن دور"، أشار من خلاله إلى أن "القاهرة كانت على استعداد لأن تساعد هذا النظام –يقصد النظام العراقي السابق– على أن يجد لنفسه دوراً يقوم به في الساحة العربية...، ولكن من سوء الحظ أن هذا النظام لم يجد لنفسه إلا هذا الدور الذي بدأ يلعبه أخيراً..."، وبيّن محمد حسنين هيكل في مقاله الافتتاحي إلى أمتعاض واستهجان القاهرة مما نشرته الصحف الإسرائيلية بخصوص الخلافات المصرية– العراقية والذي ذكرت فيه أن "إن "إسرائيل" لا تملك إلا أن تشعر بالسرور لهذه الخلافات التي ثارت في العالم العربي..."[1].

وتواصلاً للمتابعة الصحفية للصحف الحكومية في مصر ومنها جريدة الاهرام لتطورات العلاقات المصرية العراقية فقد قامت جريدة الاهرام القاهرية في 3 اب 1970 بنشر "نص رسالة خطيرة من عبدالناصر الى الرئيس العراقي "رداً على رسالة البكر الى عبد الناصر التي سلمها مرتضى الحديثي للقيادة المصرية، مؤكداً فيها انه "ليس بالشعارات تدور الحرب وتتم معارك التحرير""[2].

ومن باب كشف النوايا واظهار حقيقة المواقف فقد استفسرت القيادة المصرية من خلال هذه الرسالة الجوابية من القيادة العراقية متساءلة "لماذا لا توجهون النار للعدو ؟؟ ... لماذا لا يوجه العدو النار اليكم ؟؟ "، وحقيقة فأن المطالع لهذا التساؤل يمكن ان يستنتج الى اعتراف مصر بأنها هي الطرف الوحيد في الصراع العربي– "الاسرائيلي" وخصوصاً بعد عام 1967، من اكثر الاطراف تضرراً وتحملاً لأعباء المواجهة، وبررت مصر موافقتها على هذا المشروع كونها جاءت بسبب "من عوامل سياسية وعسكرية ودولية،

(1) جريدة الأهرام القاهرية، العدد 30552، 4 آب 1970.

(2) جريدة الأهرام القاهرية، العدد 30551، 3 آب 1970.

خلقت اوضاع جديدة في الازمة، ... من المناسب استغلالها لتوجيه اكبر قدر ممكن من الضغط المركز على العدو... "[1].

ومن باب تحميل النظام العراقي المسؤولية الكاملة في شق الصف العربي وعرقلة مسيرة النضال وعزله عن الشعب العراقي فقد اكدت الرسالة على ثقة القيادة المصرية "غير المحدودة بشعب العراق وجيش العراق، كما قامت وزارة الخارجية المصرية بإبلاغ سفراء كل الدول العربية المعتمدين لديها برسالة البكر ورد الرئيس عبدالناصر عليها[2].

وفي خضم هذه التطورات والتراشق الاعلامي فقد صدر "تصريح لمصدر مسؤول في بغداد : حول رسالة الرئيس جمال عبدالناصر الى الرئيس العراقي احمد حسن البكر في 2 اب 1970، انتقد من خلاله قيام راديو القاهرة بإذاعة نص رسالة الرئيس المصري الى الرئيس العراقي "خلافاً لكل الاصول والاعراف والاعتبارات الدبلوماسية ..." [3]، كما انتقد المصدر العراقي ماذكره الرئيس المصري من ان موافقة مصر في هذا الوقت قد جاء بسبب عوامل سياسية وعسكرية ودولية، فرد المصدر وبقوة منبهاً وموجهاً كلامهُ الى الرئيس

(1) جريدة الأهرام القاهرية، المصدر نفسه.

(2) لابد من الإشارة أن النظام العربي الوحيد الي ساند موقف النظام العراقي في رفض ضد مشروع روجرز هو النظام الجزائري برئاسة هواري بو مدين، حتى أن وزارة الخارجية المصرية لم تسلم سفير الجزائر بالإضافة إلى سفير العراق المعتمدين في القاهرة نسخة من رسالة البكر ونسخة جواب عبد الناصر عليها، كما امتنع كل من العراق والجزائر عن حضور اجتماع دول المواجهة الذي عقد في ليبيا. للاستزادة ينظر: عبد الهادي، المصدر السابق، ص ص 517-519؛ جريدة الأهرام القاهرية، العدد 30551، 3 آب 1970.

(3) وثيقة تاريخية تحمل عنوان "تصريح لمصدر مسؤول في بغداد حول رسالة الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة إلى الرئيس العراقي أحمد حسن البكر رئيس الجمهورية العراقية، بغداد، 2 آب 1970"، ص 1.

المصري بأنه "قد تناسى، ان مصير الامة العربية، وبألاخص شعب فلسطين، لايمكن ولايجوز ان يميع ويباع في سوق المساومات السياسية والعسكرية والدولية..." [1].

رابعاً: مجالات أخرى للعلاقات المصرية العراقية خلال الفترة 1968– 1970:

على الرغم من سيادة جو من الشك والريبة وفقدان الثقة بين الحكومتين المصرية والعراقية، إلا أنه سجل تقدم وتطور في العلاقات بين البلدين الشقيقين في مجالات أخرى وخصوصاً في المجالات الاقتصادية والثقافية، ففي الجانب الأول تم التوقيع خلال الفترة ما بين 1968–1970 على عدة اتفاقيات اقتصادية كان من أهمها اتفاقية تعاون اقتصادي بين كل من مصر والعراق وسوريا في 11 آيار 1969، كما أنشأت مصر مع العراق وسوريا في 3 شباط 1970 لجنة دائمة للتعاون الأقتصادي[2].

أما بخصوص الجانب الثقافي فقد تم في 3 حزيران من عام 1969 توقيع اتفاقية ثقافية بين مصر والعراق للتعاون الثقافي، والتي تضمنت قيام دار الأهرام للنشر بالإشراف وتولي توزيع المنشورات العراقية في القاهرة[3].

الخاتمة:

توصل الباحث إلى مجموعة من الملاحظات بخصوص بحثه الموسوم "العلاقات المصرية– العراقية 1968–1970"، تُعد خاتمةً بحثه وهي كما يلي:

1– مثلت هذه الفترة الزمنية 1968–1970 ذروة تكالب العدوان الإسرائيلي على الدول العربية المحيطة بفلسطين المحتلة، وبمؤازرة الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا لهذا الكيان،

(1) وثيقة تاريخية، المصدر نفسه، ص 2.

(2) م. ع. ع. العلاقات مع مصر– العراق/ ع– 3/ 1305؛ مجموعة مؤلفين، المصدر السابق، ص 350.

(3) جاءت هذه الاتفاقية الثقافية بعد أن صدر توجيه من القيادة المصرية للصحف المصرية ووسائل الاعلام المسموعة والمقروءة بمنع نشر خطب أعضاء مجلس قيادة الثورة العراقية "المنحل" في العراق وأحاديثهم، ومن أجل الدعم المالي للصحف المصرية فقد سمح لها فقط بنشر صورة لأحمد حسن البكر والشخصيات البارزة في النظام العراقي، وفي المقابل فقد منع العراق نشر أحاديث وخطب عبد الناصر في الصحف العراقية أو الإذاعة العراقية. للاستزادة ينظر: م. ع. ع. العلاقات مع مصر– العراق/ ع– 3/ 1305؛ www.Nasser.org.

وبالمقابل ترسخت الخلافات العربية- العربية والتي عمقت من تشتت العالم العربي وقوته العسكرية لمواجهة هذا العدوان.

2- بقيت هذه الفترة الزمنية مليئة بالمؤامرات والترقب والشك بين مصر والعراق، ولم يستطع هذان النظامان الحاكمين في هذين البلدين تجاوز خلافاتهما الأيديولوجية السابقة لبناء علاقات قوية ورصينة لمواجهة مشاريع التقسيم والعدوان.

3- لم تستطع مصر أن تعمل على أحتواء وكسب النظام السياسي العراقي خلال الفترة 1968-1970 إلى جانبها كما فعلت في عهد الأخوين عارف، فقد بقيت المنظومة السياسية المصرية متوجسة من النظام العراقي بسبب ماضي العلاقة بينهما والموقف السلبي من رجالات العهد الجديد- القديم.

Egyptian-Iraqi relations 1968-1970

Ammar Yousif Abdulla*

Ali Mahfouz Al Khfaf**

Abstract

Prepare Arab relations .. Arab one of the matters and issues that are of interest to researchers because they reveal many of the positions and goals that push towards the establishment of these relations and communication and identify visions of events .. So I chose to write in the relations between Egypt and Iraq 1968-1970 .. Between the two countries during this period of time a lot of developments .. Attitudes towards the internal events in the two countries and regional events، especially the developments of the Palestinian issue .. And concerns، it can be said that Iraq and Egypt tried hard in this period of time .. It remains ideological policy، For the benefit of them ..

Key words : issue؛ Concerns؛ Communication

References:

- Eabd AlJalil Salih Musaa, Jamal Eabd AlNaasir Walqadiat AlKurdiat Fi AlEiraq 1952-1970, dihuk, 2013, 430 .
- Eabd AlRahman AlTamimi, Mawqif ALeiraq AlRasmii Walshaebii Min AlMuajahat AlEarabiati- AlAsrayiylii 1947-1979, alqahirata, 2017, 540 .
- Eabdalmajid Farid , Min Mahadir Aijtimaeat Eabd AlNaasir AlEarabiat Waldawliat 1967-1970 , bayrut ,1979 , 380 .

* **Prof. Asst. / Department of History / College of Basic Education / University of Mosul.**

** **Teacher / Nineveh Directorate of Education.**

- Ealya' Muhamad Husayn AlZubaydii, AlEahd AlEarifiu Fi AlEiraq 1963-1968 , baghdad , 2012, 460 .
- Fibi Mar, Tarikh AlEiraq AlMueasir - AlBaeth Fi AlSultati, Tarjamah mustafaa luqman aahmad, 2009, 680 .
- Jaefar Eabaas Humaydi , Abrahim Khalil Aihmad, Tarikh AlEiraq almueasiru, 1989, 450 .
- Mahadi Eabd AlHadi, AlMas'alat AlFilastiniat Wamasharie AlHulul alsiyasiati!! 1934-1974, bayrut, 1992, 670 .
- Mahmud AlDurat , AlQadiat AlKurdiat Walqawmiat AlEarabiat Fi Maerakat AlEiraq , bayrut, 1963 , 320 .
- Majid Khaduri , AlEiraq AlJumhuriu , 'Iiran, 1418, 590 .
- Muhamad Husayn AlZubaydi , Thawrat 14 Tamuwz 1958 Fi AlEiraq : 'Asbabuha Wamuqadimatuha Wamasiratuha Watanzimat aldubaat al'ahrar , baghdadu, 1983 , 760 .
- Yunis Hasan Hamd AlSaamaraayiy, AlEiraq Walqadiat AlFilastiniat 1958-1973, baghdad, 1999, 520 .